من الواقع الاقتصادي

الفساد والنهوض بالاقتصاد

عباس الغالبي

لايختلف اثنان على ان الفساد اخذ يستشري بشكل كبير في مؤسسات الدولة العراقية ويضرب اطنابها الى حد اصبحت الوزارات الاكثر مساسا بحياة المواطن عرضة للاتهامات البرلمانية وهي مؤسسة رقابية وتشريعية تتابع المشهد عن كثب واخذت تنشط هذه الايام في تفعيل ادواتها الرقابية.

اقول ان ظاهرة الفساد استشرت بشكل كبير في ظل وجود مؤسسات عدة تأخذ على عاتقها المراقبة ةالتدقيق كهيئة النزاهة ومكاتب المفتشين العامين في الوزرات وهيئة الرقابة المالية فضلا عن لجنة النزاهة في مجلس النواب، وكذلك وجود اجراءات درجت عليها الحكومة للحد من هذه الظاهرة بتأسيسها لمجلس مكافحة الفساد الذي يرتبط بالامانة العامة لمجلس الوزراء وتكاد تكون هذه المنظومة الرقابية المتكونة من هذه المؤسسات كفيلة بالحد من الفساد وليس أستشرائه مايجعل المراقب في حالة شك من قدرة هذه المؤسسات وفاعليتها او ان يكون حجم الفساد كبيرا الى الحد الذي لايمكن السيطرة عليه وهذا الامر يستدعي ان تقف الحكومة وقفة مراجعة جادة وحازمة واعادة النظر بالاجراءات او محاسبة المسؤولين وعدم التراخي في هذا الاتجاه وحجب المسؤولية عن المفسدين وابداء الشفافية في عملية الكشف عن الفساد اينما وجد وحيثما كان وعد فسح المجال للتداعيات السياسية ان تأخذ مداها في التستر عن محاسبة المفسدين واذا ظلت الامور على مسارها الحالي فلايمكن ان تكون هنالك تنمية اقتصادية لاسيما وان توجه الحكومة الحالي ينصب في اتجاه تحريك عجلة الاقتصاد وفتح باب الاستثمارات للشركات العالمية لتنفيذ مشاريع في مختلف القطاعات الاقتصادية وبلاشك فان الفساد يمثل عقبة حقيقية امام إعادة الاعمار وتفعيل القطاعات الاقتصادية والنهوض بالواقع الخدمي والمعيشي للمواطن الذي أثقلته الازمات والحروب او تداعيات العنف والارهاب فلا يمكن ان ينخر الفساد في جسد الاقتصاد العراقي الذي هو اصلا يعاني ازمات ثقيلة اذا ماعرفنا انه يمر بمراحل التحول والانفتاح الى اقتصاد السوق التي تتطلب آلياته بيئة اقتصادية نظيفة خالية من مظاهر الفساد ومن هنا فان الضرورة تستدعي ان تتواشج الجهود الحكومية والبرلمانية والرقابية الاخرى لتحجيم هذه الظاهرة اولا ومن ثم السعي لاستئصالها ويتطلب هذا الامرفي الوقت عينه ان يتبنى الاعلام الوطني اشاعة ثقافة النزاهة والتأكيد على تضافر جهود الجميع للكشف عن الفساد والمفسدين كونها آفة خطيرة تحمل ابعادا اجتماعية وسياسية واقتصادية ونحن احوج مانكون الان لاقتصاد نشيط معافى قادر على توظيف الامكانات البشرية والمادية التي يمتلكها باتجاه رخاء المواطن العراقي.

ان توجه الحكومة الحالي ينصب في اتجاه تحريك عجلة الاقتصاد وفتح باب الاستثمارات للشركات العالمية لتنفيذ مشاريع في مختلف القطاعات الاقتصادية وبلاشك فان الفساد يمثل عقبة حقيقية امام إعادة الاعمار وتفعيل القطاعات الاقتصادية والنهوض بالواقع الخدمي والمعيشي للمواطن

مصلحة العراق الاقتصادية تستوجب مغادرة المراهقة السياسية

د . همام الشماع
مستشار اقتصادي وأستاذ الاقتصاد المالي في جامعة بغداد سابقاً

يبدو إننا نخطو للوراء في مجال تنويع الاقتصاد العراقي وتقليل اعتماده على النفط الخام. فقد بلغت مساهمة نشاط النفط الخام في الناتج المحلي الإجمالي (٥٣,٧٪) في سنة ٢٠٠٧ ارتفعت إلى (٥٦,٠) سنة ٢٠٠٨ بالأسعار الجارية ففي الأعوام الأخيرة ونتيجة لتدني أداء الأنشطة الاقتصادية بسبب الظروف التي مر بها العراق ازدادت شدة اعتماد العراق على إنتاجه من النفط الخام. هذا في الوقت الذي سجل الناتج المحلي الإجمالي في نشاط الزراعة والغابات والصيد انخفاضاً مقداره (١٩,٩٪) سنة ٢٠٠٨ مقارنة بسنة ٢٠٠٧ بالأسعار الثابتة حيث انخفض الناتج من (٥,٠٣٧) تريليون دينار سنة ٢٠٠٧ إلى (٤,٠٣٦) تريليون دينار سنة ٢٠٠٨، وبلغت نسبة مساهمته في الناتج (٣,٥٪) سنة ٢٠٠٨ بالأسعار الجارية بالمقارنة مع نسبة كانت تصل إلى ١٠٪ في الفترة من عام ٢٠٠٠ الى ٢٠٠٢ خلال فترة تطبيق اتفاق النفط مقابل الغذاء والدواء، قيما كانت مساهمته تتراوح ما بين (١٧-١٨ ٪) خلال عقد الستينيات تراجعت الى ١٢٪ في السبعينيات كمتوسط وانخفضت هذه النسبة إلى (٨٪) سنة في التسعينيات لتعاود الارتفاع في مطلع الألفية الثالثة ثم تنحدر بشدة في الوقت الراهن، فقد انخفضت المساحات المزروعة واتسعت رقعة الأراضي الزراعية المتضررة وانخفضت إنتاجية الدونم لجميع المحاصيل، كما تراجع أنتاج التمور بنسبة (٥٤٪) سنة ٢٠٠٧ مقارنة بسنة ٢٠٠٠، كذلك أعداد الثروة الحيوانية التي توشك على الانقراض. ولم يكن حال الصناعة بأفضل من حال سابقتها، فقد شهد هذا النشاط تراجعاً في نسبة مساهمته في توليد الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت النسبة (١,٥٪) سنة ٢٠٠٨ بعد ما كانت هذه النسبة تتراوح ما بين (٧-٨٪) في عقود الستينيات والسبعينيات والثمانينيات، حيث انخفضت هذه النسبة إلى (٤٪) عام ١٩٩٠ واستمرت بالتراجع لغاية سنة ٢٠٠٨. أمام هذه الحقائق التي لا تشكل سوى غيض من فيض، وأمام حقيقة تعطل الكثير من المرافق الاقتصادية، والزيادة المضطردة في معدل التضخم. و ارتفاع كلفة معيشة المواطنين نتيجة ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الأعوام التي أعقبت ٢٠٠٣ بمعدل ٣٣,٦ ٪ و ٢٦,٩ ٪و ٣٦,٩ ٪ و ٥٣ ٪ على التوالي، فقد آن الأوان أن تصل السياسة والسياسيون إلى سن الرشد ويتركون مواقع المراهقة السياسية التي اتسمت بالسجالات العقيمة والمزايدات لتحقيق المكاسب، سواء منها الشخصية أو الفئوية والحزبية الضيقة. أن التحديات التي يواجهها العراق يمكن اعتبارها مصيرية كونها قد تقرر مستقبل العراق ومساره في المنهج الديمقراطي أو العودة عنه، ولا شك أن استخلاص العبرة من نتائج الانتخابات البلدية التي اثبت بما لا يقبل الشك من أن قرار الناخب العراقي يتأثر بدرجة كبيرة بأوضاعه الاقتصادية والمعيشية وبالوعود الدنيوية وبرامج التطوير التي لا تتحقق إلا في ظل دولة القانون. مما يضع على كاهل من يريد أن يخدم العراق من خلال مقاليد السلطة أن يعمل على تذليل كل التحديات المتمثلة بما يلي:

أولاً: بحياة الفقر لشعب يعيش في بلد غني جداً.

ثانيا: ان هذا الغنى والثروات الكامنة لم تستغل بالسرعة المطلوبة لتعويض الشعب عن الحرمان الفائق الذي عاشه طوال عقد ونصف من الحصار وقبل ذلك خلال عقد كامل من الحروب المنهكة.

ثالثاً: هذه التحديات أن الفقر يولد الحراك الاجتماعي السلبي الذي بدوره يعرقل سرعة تعبئة واستغلال الموارد المتاحة مما يخلق حلقة مفرغة بين الفقر ونتائجه.

رابعاً: أن جهود الدولة لتوفير العيش للشعب والتقليل من الحراك الاجتماعي السلبي قد أدت إلى استنزاف الإيرادات المحدودة للدولة العراقية في الأنفاق التشغيلي، حيث تشكل الرواتب الجزء الأعظم من الموازنة العامة، فيما لم تحظ الموازنة الاستثمارية للمشاريع الأستراتيجية بالمبالغ المناسبة. وفي الوقت الذي يعيش العالم ازمة اقتصادية خانقة انعكست على الاقتصاد العراقي من خلال تراجع الإيرادات النفطية، ومن خلال تراجع المنح والمعونات المتوقعة. وحيث أن من المستبعد ان تعود إيرادات النفط إلى سابق مستوياتها المرتفعة حتى وان تراجعت معالم الأزمة المالية العالمية. فالنفط سيعود إلى مستويات لا تزيد عن معدل الستين دولار للبرميل كما أن من المتوقع وفي ظل انحسار العولمة المالية أن تسعى الدول الصناعية للتحول نحو البدائل وكمرحلة أولى سيستعيد الفحم مكانته في توليد احتياجات الطاقة ومن ثمة سيتجه العالم نحو الطاقة النووية بشكل أكثر من السابق قبل أن ينتقل إلى الطاقات الجديدة والمتجددة. وهذا يعني إننا لن نواجه مشكلة تراجع أسعار للنفط فحسب بل أيضا مشكلة تنافس على أسواق النفط بين الدول المنتجة وربما حروب سعرية بينها. وكلما تأخر العراق في توسيع طاقات الإنتاج لديه ضاعت فرصه في أن يجد أسواقا مستقبلية تتناسب مع الخصائص الفنية للنفط العراقي وهو ما يعني انه لن يستطيع إنتاج كميات تتناسب مع احتياطياته الضخمة. ولذلك فأننا ندعو الجميع للارتقاء إلى مستوى المسؤولية التاريخية وإدراك ضرورة التخلي عن المزايدات السياسية والعمل سوية على إصدار قانون لاستغلال النفط والغاز، نقول أن الذين يجادلون في هذا القانون ويقفون عائقاً أمام تشريعه بذريعة المصلحة الوطنية، أنهم لا يدركون أن الوقت يمر بسرعة أكبر مما يمكن أن يتصوروا وان عدم صدور قانون يسهم في تسريع استغلال أقصى ما يمكن بأسرع وقت ممكن سيضيع فرصة أن يختصر العراق عشرات السنين من التطور البطيء. حيث أننا بحاجة ماسة الآن وقبل فوات الأوان لدعوة الشركات العالمية للتنقيب والتطوير في المناطق غير المكتشفة، لرفع احتياطيات العراق الثابتة إلى ما يتناسب وحجم الاحتياطي المحتمل والذي يشكل احد أهم المرتكزات التي يتم بموجبها تحديد حصة الدولة في داخل منظمة أوبك.

غرفة تجارة بغداد تطالب باشراكها في اللجان الاقتصادية

بغداد / المدى

طالبت غرفة تجارة بغداد باشراكها في اللجان الاقتصادية التي تشكلها الحكومة وكذلك في وضع القوانين الخاصة بالسوق العراقية.

ولفت رئيس الغرفة امجد الجبوري بحسب وكالة الصحافة المستقلة (إيبا): ان عدم اشراك القطاع الخاص في وضع القوانين والقرارات والتصورات الخاصة بالسوق العراقية لايصب في مصلحة الاقتصاد الوطني.

واشار الى ان غرفة تجارة بغداد تعد الممثل الحقيقي للقطاع الخاص حيث تضم اكثر من ٣٠٠ الف تاجر ورجل اعمال وشركة داعيا الحكومة الى النظر بجدية الى اعطاء الفرصة للقطاع الخاص في وضع الخطط الستراتيجية للمشاريع الاستثمارية.

وذكر الجبوري انه خلال زياراته الاخيرة لعدد من دول الاتحاد الأوروبي لمس رغبة الشركات في الاستثمار والعمل في السوق العراقية، مشددا على ان حقوق هذه الشركات ورجال الاعمال والمستثمرين مضمونة ضمن قانون الاستثمار.

يذكر ان الغرفة دعت وزراتي الصحة والدولة لشؤون المجتمع المدني لتشريع قانون جديد حول الضمان الصحي للتجار ودراسة الالية المناسبة لتحقيق هذا التشريع.

إحصائية: دخل الفرد الشهري في كردستان ١٩٠ الف دينار شهرياً

المدى/ وكالات

أظهرت احصائية لوزارة التخطيط في حكومة إقليم كردستان ان معدل دخل الفرد في الإقليم يتجاوز ١٩٠ الف دينار شهريا. وقال وزير التخطيط في حكومة الإقليم المشرف على الاحصائية: عثمان شواني في تصريحات صحفية: ان هذا الدخل يفوق دخل الفرد في بغداد والمحافظات الاخرى والذي لا يتجاوز ١٢٥ الف دينار". وأضاف: ان الاحصائية توقعت زيادة معدل دخل الفرد في الإقليم في الاعوام المقبلة نتيجة زيادة فرص العمل وامكانية تصدير النفط في الاقليم الى الخارج.

صندوق النقد الدولي: امتداد الأزمة سيؤثر على مصدري النفط

المدى/ وكالات

اعتبر صندوق النقد الدولي في تقرير له نشره على موقعه الالكتروني مؤخرا ان اقتصاديات الدول المصدرة للنفط في الشرق الاوسط قد تتأثر في حال امتداد الازمة الاقتصادية وانخفاض الطلب على النفط وهبوط اسعاره.

وتوقع الصندوق في تقريره ان يسجل نمو اجمالي الناتج المحلي في البلدان المصدرة للنفط هبوطا حادا من ٥،٤٪ في ٢٠٠٨ الى ٢،٣٪ في ٢٠٠٩.

واشار الى انه من المتوقع ان يهبط نمو اجمالي الناتج المحلي النفطي من ٢،٤٪ الى ٣،٥٪ بينما يتباطأ نمو اجمالي الناتج المحلي غير النفط من ٦،١٪ الى ٣،٧٪. وبالنسبة لدول الخليج التي تعتبر من اكبر مصدري النفط في العالم، اشار التقرير الى ان اجمالي الناتج المحلي سيزيد ١،٣٪ في ٢٠٠٩.

ويتحدث التقرير عن دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية والبحرين والامارات العربية المتحدة والكويت وعمان وقطر) إضافة الى الجزائر والسودان وليبيا والعراق وايران.

النفط الخام يتجاوز ٥٩ دولاراً

لندن / الوكالات

ارتفع سعر النفط بأكثر من دولار للبرميل امس الثلاثاء ليصل لاعلى مستوى منذ ستة أشهر متجاوزا مستوى ٥٩ دولارا للبرميل ومستمدا قدرا من الدعم من ضعف الدولار.

وزاد سعر الخام الامريكي ١,١٠ دولار مسجلا ٥٩,٦٠ دولار للبرميل. وفي وقت سابق سجل ٥٩,٦٨ دولار للبرميل وهو أعلى مستوى منذ تشرين الثاني الماضي.

وارتفع سعر خام مزيج برنت ٨٨ سنتا الى ٥٨,٣٦ دولار للبرميل.

وادى التراجع الاقتصادي العالمي لهبوط أسعار النفط من مستوياتها القياسية فوق ١٤٧ دولارا للبرميل في تموز.

غير ان الاسعار انتعشت هذا العام لاسباب ترجع في جانب منها لارتفاع أسعار الاسهم العالمية وهو ما أثار اعتقادا بان بعض الدول ربما تجاوزت اسوأ مراحل الكساد.

وارتفع الخام الامريكي نحو ٨٠ في المئة من المستوى المتدني الذي سجله في كانون الثاني عند ٣٢,٧٠ دولار للبرميل.

مؤتمر لتطوير قطاع الاتصالات بحضور شركات عالمية ومحلية

بغداد/ المدى

أكد وزير الاتصالات فاروق عبد الرحمن حاجة العراق لتطوير قطاع الاتصالات وذلك من خلال التعاون مع الشركات المستثمرة المختصة في هذا المجال.

ودعا عبد الرحمن المستثمرين الأجانب في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، إلى الإسهام في تطوير قطاع الاتصالات في العراق من خلال مشاركتهم في مشاريع الإعمار وتأهيل الكوادر الفنية، مؤكدا أن وزارته وضعت خطة لتطوير الاتصالات في البلد خلال السنوات الأربع القادمة.

وأكد عبد الرحمن خلال مؤتمر نظمته شركة تاليا البريطانية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في بغداد ضرورة التخطيط للارتقاء بالكثافة الهاتفية الثابتة، من وضعها الحالي البالغ ٥,٧٪ إلى الوضع المستهدف الذي يبلغ ٢٥٪ في ٢٠١٣ وبعدد الأسر التي لها خط هاتف ثابت من ٣٠٪ إلى ٦٠٪، والتي لديها حاسوب من ٦٪ إلى ٢٠٪، والتي لديها مصدر انترنت من ٣٪ إلى١٠٪.

من جانبه اشار وزير العلوم والتكنولوجيا رائد فهمي إلى أن الحكومة جادة في تطوير قطاع الاتصالات ولاسيما مشروع الحكومة الالكترونية، مشيرا إلى أن مجلس الوزراء سيناقش "تشريعيا" خاصا بمشروع الحكومة الالكترونية قريبا، كما أن "هنالك لجانا وضعت لمتابعة تطبيق المشروع".

من جهته، أوضح نائب رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار سلار أمين خلال كلمته في المؤتمر رؤية "الهيئة الوطنية للاستثمار لقطاع الاتصالات في العراق تنطلق من محاور رئيسية منها تهيئة الأطر التشريعية والتنظيمية لجذب الاستثمارات إلى هذا القطاع من خلال العمل المشترك مع وزارة الاتصالات وهيئة الاتصالات".

وأضاف أمين: أن الهيئة تسعى لـ"تعزيز جذب الاستثمارات الخاصة بهذا القطاع عبر شمولها بمزايا وحوافز قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ وتعزيز مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص فيما يخص هذا القطاع".

الى ذلك اكد المدير التنفيذي لشركة تاليا ألن افراسياب أن المؤتمر سيناقش وضع آلية لتعاون شركات الاتصالات مع الحكومة العراقية لإدارة الترددات اللاسلكية بعد تسلمها من قوات التحالف.

استطلاع رأي يؤكد رداءة مفردات البطاقة التموينية

بغداد/ المدى

واظهرت نتائج أستطلاع رأي اجرته وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ان ١٢٪ من الاسر أكدت رداءة مادة الطحين لآخر حصة تسلمتها مقابل ٥٠٪ من الاسر بينت ان نوعية الطحين متوسطة و٣٨٪ اثبتت ان النوعية جيدة. اما مادة الأرز فهناك ١٥٪ من الاسر اشارت الى ان النوعية رديئة و٤٣٪ ذكرت ان النوعية متوسطة مقابل ٤١٪ من الاسر قالت ان نوعية الأرز المستلم جيدة. اما مادة السكر فصرحت ٨٣٪ من الأسر ان النوعية جيدة مقابل ١٤٪ من الاسر بينت ان النوعية متوسطة ونحو ٣٪ فقط ذكروا ان نوعية السكر رديئة. وفي ذات السياق، وضع مؤشر "ميرسير" الدولي العراق في أسفل اللائحة لتحديد المستوى المعيشي، وحلت بغداد في المركز ٢١٥ والأخير عالميا في مؤشر جودة مستوى المعيشة الصادر عن شركة "ميرسير" للاستشارات لعام ٢٠٠٩ بسبب "الاضطرابات السياسية والهجمات المختلفة في المدينة والمنطقة المحيطة" وفق تعبير الشركة.

ومؤشر "ميرسير" للبنية التحتية يقدم معلومة مهمة جدا للشركات العالمية، بمثابة نصائح وارشادات تقرر في ضوئها الشركات العملاقة جدوى استثماراتها في مدن العالم المختلفة. وتنظر الشركات والدول الصناعية الى المؤشر نظرة جدية وتلتزم بنصائحه وارشاداته لكي تتجنب الخوض في مشاريع مغامرة غير محسوبة النتائج. واذا كان العراق يسعى الى خطة توفر شروط استثمار تطالب بها الشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة واحتدام المنافسة في السوق، فيفترض ان يحسن موقعه في قائمة "ميرسير" التي تمثل نتائجها دراسات واقعية وفق أساليب علمية وتجارب ميدانية للمشاكل التي يعانيها الافراد والشركات لمساعدة الحكومات والشركات الكبرى في تعيين موظفين في مهام دولية. المؤشر يضع نتائجه عن طريق قياس الظروف المعيشية في ٢١٥ مدينة وفقا لعشر مجموعات من العوامل وهي: الاستقرار السياسي ومعدلات الجريمة والمناخ الاقتصادي من حيث قواعد الصرف الاجنبي والخدمات المصرفية وعوامل اقتصادية اخرى.

خبراء: الاقتصاد العراقي مهدد بحالة ركود هذا العام

بغداد/ المدى

أكد خبراء اقتصاديون أن الأزمة التي تعصف بالاقتصاد العالمي منذ مدة، بدأت آثارها بالظهور على الاقتصاد العراقي، محذرين من إمكانية أن تؤدي إلى حصول "انعكاسات خطيرة" على الاستقرار الأمني في العراق. ويعزو تقرير لصحيفة لوس أنجلوس تايمز عدم تأثر العراق بالأزمة خلال الفترة الماضية إلى الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط في العام الماضي، وإلى بنية الاقتصاد العراقي الذي يعتمد على نظام مصرفي بسيط غير منفتح على الخارج. ويلفت التقرير نقلا عن مسؤول أميركي اشترط عدم الكشف عن اسمه، إلى أن العراق سيواجه مشكلة حقيقية في عام ٢٠١٠ إذ يتوقع أن ينضب الفائض المالي الذي توفر نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الفترة الماضية. وعلى الرغم من الحملة التي تقودها الحكومة العراقية لاجتذاب الشركات العالمية للاستثمار في العراق، فإن شركات الاستثمار الخاصة لا تبدو متحمسة للعمل في بلد لا يزال وضعه الأمني، رغم تحسنه، غير مستقر.

كما أن الأزمة الاقتصادية التي تبدو آثارها السلبية واضحة الآن في سوق السيارات والعقارات والأجهزة الالكترونية في العراق، قد تعرض علاقة الحكومة بمقاتلي الصحوات إلى الخطر إذا ما عجزت الحكومة العراقية عن استيعاب نحو ٩٠٠ ألف منهم في أجهزتها. ويشير تقرير الصحيفة بالقول إن على الحكومة العراقية إيجاد فرص عمل لنحو ٢٨٪ من الشباب العراقيين العاطلين عن العمل، ولما يزيد على ٨٠٠ ألف داخل جديد لسوق العمل سنويا، إذا أرادت أن تحول دون التحاقهم بالجماعات المسلحة بحثا عن قوت لدعم عوائلهم.

وينقل التقرير عن الخبير الاقتصادي العراقي باسم جميل انطون قوله إن البلد في طريقه للدخول في حالة ركود اقتصادي هذا العام.

المالية مستعدة لتسوية الديون المصرية

المدى/ وكالات

اكدت وزارة المالية ان حكومة جمهورية العراق ابدت استعدادها على تسوية ديون العراق لصالح مصر التي تمثل ديون حكومية وديوناً لشركات مصرية وكذلك مستحقات العمالة المصرية. ولفتت الوزارة في بيان لها ان الجانب المصري من طرفه يصر باستمرار على حل جانب واحد فقط من هذه الديون وهي (مستحقات العمالة المصرية) في الوقت الذي يؤكد العراق تسوية شاملة لمجموع الديون.

وبينت وزارة المالية ان العراق ملتزم بشروط ومبادئ اتفاقية نادي باريس التي وقعها العراق مع دول نادي باريس كما ويخضع باستمرار لمراقبة صندوق النقد الدولي بتنفيذ بنود هذه الاتفاقية.

وكانت بعض الصحف المصرية قد تناقلت مؤخرا اخباراً تتعلق بموقف جمهورية مصر من تسوية الديون المصرية المترتبة على العراق ومنها بشكل خاص (حوالات مستحقات العمالة المصرية) والتي يطلق عليها الحوالات الصفراء.